

عظوفة أمين عمان الكبرى المحترم
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،،،

إشارة إلى كتابكم رقم (1/7/هـ/استملاك/2403/العبدلي) تاريخ 2007/7/22 وموضوعه تقدير قيمة إجمالية مقدارها (112500) دينار تعويضا عن كامل مساحة الشقة رقم (121) من العمارة المقامة على قطعة الأرض رقم (637) حوض رقم (14) اللويذة الوسطاني المستملكة من قبل الأمانة أرجو إعلامكم بعدم موافقتي على الاستملاك من حيث المبدء والرفض التام للقيمة المقدرة وإخلاء الشقة المذكورة وتسليمها إليكم، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن قرار الاستملاك مخالف للفقرة (2) من المادة (17) لقرار الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نص على " عدم جواز تجريد احد من ملكه تعسفاً " .

ثانياً: أن التعويض و الاستملاك المشار إليه أنفا ظالم ومخالف للمادة (3) من قانون الاستملاك رقم (12) لعام 1987 والتي تنص على " لا يستملك عقار إلا لمشروع يحقق نفعاً عاماً ولقاء تعويض عادل " فالمشروع هو لصالح شركة خاصة والتعويض يفتقر إلى العدالة.

ثالثاً: لم تقم لجنة الاستملاك والأملك في الأمانة بإجراء كشفا على العقار المستملك ولم تقم هذه اللجنة بزيارة ميدانية لمنزلنا للتعرف على محتوياتها من الداخل والخارج، مخالفة بذلك لأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون الاستملاك، ولم تراعي الأسس والطرق التقديرية المنصوص عليها في المادة (10) من قانون الاستملاك.

رابعاً: نص البند (2) من الفقرة (ج) من المادة (10) من قانون الاستملاك على " أن يؤخذ بعين الاعتبار ثمن العقارات المجاورة " وغني عن التعريف بان ثمن العقارات المجاورة لعقارتنا والعقارات التي ستقام على أراضيها ومكان مساكننا تباع حالياً بأسعار تتراوح من 2700 دينار إلى 3000 دينار للمتر المربع الواحد ويتم الترويج لها من خلال الصحف المحلية، يضاف إلى هذا المبلغ بدل الأضرار التي نجمت عن الاستملاك والرسوم والمصاريف الأخرى التي لحقت وستلحق بنا جراء عملية الاستملاك المجحفة بحقنا.

خامساً: الشقة المذكورة تم شراؤها من خلال قرض وهي لا تزال مرهونة رهنا من الدرجة الأولى لقاء هذه القرض وتمتد فترة سداد القرض إلى (15) سنة فأكثر وتم تمويلها على الطريقة الإسلامية، وعليه فإن المبلغ المتبقي من التعويض بعد استقطاع قيمة الدين الذي سيودع في صندوق الخزينة لا يكفي لشراء غرفة خارج حدود أمانة عمان الكبرى.

سادساً: إن العقار المشار إليه منظم تجاري وليس سكني كما ورد بكتابكم المشار إليه أعلاه حيث توجد مكاتب تجارية في نفس البناء.

سابعاً: إن المساحة المراد استملاكها من القطعة رقم (637) تبلغ (450) متر مربع من أصل المساحة العمومية للقطعة البالغة (1488) متر مربع هذا ما ورد بإعلاناتكم بجميع الصحف المحلية في شهر نيسان من هذا العام والإعلانات الأخيرة المنشورة بالصحف المحلية بتاريخ 2007/7/21، وعليه أرجو إعلامكم بأنني في حال تنفيذ الاستملاك فأنتني لن أتنازل عن ملكيتي في الأرض المتبقية بعد الاستملاك والبالغة (1038) متراً مربعاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد حمدي عبد الرحمن اكريم

